

## وزير المالية المصري: 2.6 تريليون جنيه الإيرادات المتوقعة في موازنة 2025/2024



### القاهرة: «الخليج»

أجرى الدكتور محمد معيط، وزير المالية، حواراً مفتوحاً مع رموز الإعلام والصحافة حول مشروع الموازنة المقبلة للعام المالي 2025 / 2024، إيماناً بأن المرحلة الجديدة التي تشهدها مصر تتطلب تبادل الرؤى بين كل الأطراف من أجل التشارك في صنع القرار، بما يخدم المصلحة الوطنية.

وأكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، خلال اللقاء أن «المسار الاقتصادي يتطور لمواجهة التحديات بإصلاحات جريئة وحاسمة ومتكاملة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي لصالح المواطنين، حيث تعمل الحكومة على مواجهة التضخم بحزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة، والأكثر تأثيراً في حياة الناس، مستهدفين رفع معدلات النمو، مدفوعةً بنشاط أكبر للقطاع الخاص، لافتاً إلى أننا نراهن على انطلاقة قوية للاقتصاد الحقيقي لدعم هذه السياسات الاقتصادية التصحيحية، ونتعامل بإيجابية مع أي تحديات تواجه قطاعات الصناعة والزراعة والإنتاج والتصدير، مع الاستمرار في المبادرات الداعمة لهذه القطاعات من أجل سرعة استعادة النشاط الاقتصادي، وقد تم تخصيص 23

مليار جنيه بالموازنة الجديدة لدعم الصادرات وتحفيز المستثمرين على توسيع أنشطتهم التصديرية».

### تحسين الوضع الاقتصادي

أضاف الوزير، أن «الأمر بدأت تسير بشكل جيد، وسوف تستمر كذلك خلال الفترة المقبلة مع مواصلة إجراءات تصويب وتحسين الوضع الاقتصادي، خاصة أننا نعمل على سياسات اقتصادية أكثر استدامة وتحوطاً للصدمات الداخلية والخارجية، موضحاً أن معدلات الإفراج عن البضائع تتزايد كل يوم على نحو يساهم في تعزيز جهود الدولة الهادفة لزيادة حجم المعروض السلعي بالأسواق المحلية، وقد بلغ إجمالي قيمة السلع والبضائع المفرج عنها من أول يناير الماضي وحتى الآن أكثر من 14.5 مليار دولار».

وأشار الوزير، إلى أن «حجم تدفقات النقد الأجنبي المتوقعة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ستجاوز 20 مليار دولار، حيث إن مؤسسات التمويل وشركاء التنمية الدوليين سوف يدعمون الاقتصاد المصري بحزم تمويلية إضافية، كما أن الحزمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي المقدرة بـ 7.4 مليار يورو تعزز أيضاً مسار الاستقرار الاقتصادي، الذى بدأ ينعكس إيجابياً في تحسن نظرة مؤسسات التصنيف الائتماني لمستقبل الاقتصاد المصري، وقد كان في مقدمتها موديز».

وأوضح الوزير، أن الرئيس عبدالفتاح السيسي، أصدر توجيهات حاسمة للحكومة عند إعداد الموازنة الجديدة للعام المالي 2024/2025 قائلاً: «عينكم على المواطن والتركيز على التنمية البشرية خلال الفترة المقبلة»، موضحاً أن الحكومة ستظل داعمة لتحسين مستوى معيشة المواطنين خلال المرحلة المقبلة، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين إجراءات التعافي الاقتصادي والانضباط المالي وتعويض المواطنين عن الآثار التضخمية الصعبة، خلال المرحلة المقبلة بصورة تدريجية، امتداداً لما انتهجته الدولة بأن تتحمل مع المواطن أعباء التحديات الاقتصادية والآثار السلبية لأربع سنوات من وباء كورونا والموجة التضخمية إلى الأوضاع السياسية بالشرق الأوسط والحرب في أوروبا، وما زال العديد من الدول النامية والناشئة تعاني تلك الآثار الاقتصادية السلبية لفترة كورونا والموجة التضخمية العالمية.

### الصحة والتعليم

أكد الوزير، أن الصحة والتعليم «أولوية رئاسية» لاستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصري خلال الموازنات المقبلة بدءاً من موازنة العام المالي 2024 / 2025، مع العمل على تأمين احتياطي استراتيجي من السلع، بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، لتخفيف الأعباء عن متوسطي ومحدودي الدخل، حيث تم تخصيص 596 مليار جنيه للدعم منها أكثر من 134 ملياراً للسلع التموينية وأكثر من 147 مليار جنيه لدعم المواد البترولية نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالمياً وأثر تغير سعر الصرف وهذا يعتبر تحدياً كبيراً للمالية العامة للدولة، إضافة إلى أكثر من 40 مليار جنيه لـ«تكافل وكرامة»، لافتاً إلى أن دعم رغيف العيش يتعدى 125 مليار جنيه بعد توقعات بتجاوز تكلفته 125 قرشاً والمواطن يدفع 5 قروش والخزانة تتحمل الفرق.

قال الوزير، إن إجمالي المصروفات العامة للموازنة الجديدة يبلغ 3.9 تريليون جنيه، بينما يصل حجم الإيرادات المتوقعة 2.6 تريليون جنيه، ونستهدف تريليوني جنيه إيرادات ضريبية دون إضافة أى أعباء جديدة على المواطنين أو المستثمرين، من خلال تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، بالاستغلال الأمثل للأنظمة الضريبية الممكنة.

وأشار الوزير، إلى أن «إعادة هيكلة المالية العامة للدولة يتكامل مع جهود تصحيح المسار الاقتصادي، حيث إن إدخال مفهوم موازنة الحكومة العامة يساعد في تطوير الموقف الاقتصادي لمصر، حيث يساهم في بيان القدرات الحقيقية للمالية العامة للدولة وفق قراءة موضوعية تعكس كامل إيرادات ومصروفات الدولة وهيئاتها العامة»، لافتاً إلى أن بداية عرض

موازنة «الحكومة العامة» ستكون في العام المالي 2024/2025 وتشمل الموازنة العامة للدولة وموازنات 40 هيئة اقتصادية، وخلال 5 سنوات تشمل كل الهيئات العامة للدولة بحيث تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات 59 هيئة اقتصادية: إيرادات ومصروفات، بما ينعكس في تحسن مؤشرات الأداء المالي إذ أنها سوف تحتسب وفقاً للإيرادات

والمصروفات الخاصة بموازنة الحكومة العامة كلها بما فيها الهيئات الاقتصادية وليس كما هي الحال من قبل بأن تقتصر على الموازنة العامة للدولة فقط دون الهيئات الاقتصادية.

الاستثمارات العامة

أوضح الوزير، أننا خلال مشروع الموازنة الجديدة تركنا مساحة كبيرة من الاستثمارات العامة في الدولة للقطاع الخاص حتى ينطلق بقوة، حيث وضعنا سقفاً للاستثمارات العامة لكافة جهات الدولة بدون استثناء لا يتجاوز تريليون جنيه، خلال العام المالي 2024/2025، ويشمل كل المشروعات الاستثمارية لأجهزة الموازنة العامة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية والكيانات الأخرى المملوكة للدولة.

أضاف الوزير، أننا نعمل على مستهدفات طموحة جداً، يتصدرها تسجيل أكبر فائض أولي بنسبة 3.5%، وخفض العجز الكلي على المدى المتوسط إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، لافتاً إلى أن هناك استراتيجية جديدة للدين العام لضمان وضعه في مسار نزولي مستدام، حيث سيتم وضع سقف سنوي لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية، لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، ووضع سقف للضمانات خلال العام المقبل؛ للحد من الدين الخارجي، مع توجيه الفائض الأولي ونصف إيرادات «الطروحات» لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدماتها، وزيادة قيمة ما يؤول للخزانة من توزيعات الأرباح بكل شركات وهيئات الدولة، ونستهدف النزول بمعدل الدين للناتج المحلي لأقل من 80% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.